مجلة إشكالات في اللغة والأدب | مجلد: 09 عدد: 3 السنة: 2020
ص: 289 - 302 | E ISSN: 2600-6634 / ISSN:2335-1586

الأداة (ما) الزائدة اللازمة، والزائدة غير اللازمة في النحو

The Necessary Excessive Tool (MA) and the Unnecessary Excessive One in Grammar

نادر إدلبي *
Nader EDELBI
جامعة ماردين آرتوقلو (تركيا)
Mardin Artuklu University – Mardin City - Turkey
naderedelbi@artuklu.edu.tr

تاريخ الإرسال:2020/04/17	تاريخ القبول:2020/05/29	تاريخ النشر: 2020/09/15

ملخص البحث

يتناول هذا البحث الأداة ما الزائدة في النحو، ولهذا البحث هدفان رئيسان أحدهما إحصاء جميع مواطن ما الزائدة، وثانيهما تمييز الزائدة اللازمة عن الزائدة غير اللازمة. حيث وجد الباحث أنّ مواطن زيادة ما متناثرة في كتب النحو. فقام الباحث بحصر مواطنها وجمعها وتصنيفها في أبواب بحسب ما تدخل عليه من الحروف أو الأفعال أو الأسماء مستخدمًا المنهج الوصفيّ التحليليّ وكان ذلك اعتمادًا على المصادر والمراجع القديمة والحديثة. ثم قام الباحث بالتمييز بين ما الزائدة اللازمة التي لا يمكن حذفها وبين ما الزائدة غير اللازمة التي يمكن حذفها، إذ ذكر النحاة مواطن زيادتها دون أن يشير معظمهم إلى أنّ الزيادة لازمة أم غير لازمة. وتوصّل الباحث في نهاية البحث إلى أنّ (ما) تكون زائدة في تسعة مواطن تكون في بعضها ذات أثر نحويّ فتكون زائدة لازمة لا يمكن حذفها، وفي بعضها تكون زائدة غير لازمة فيمكن حذفها دون أن تتأثّر الجملة.

الكلمات المفتاح: أداة، ما، زائدة، نحو، لازمة، غير لازمة.

Abstract:
This studydeals with the excessive tool (MA) in grammar. This study has two main objectives; the first is the counting of all excessive(MA)places. The second is to separate between the necessary excessive (MA) from the unnecessary excessive one. The researcher found that the places of excessive (MA)were scattered in grammar books. So, he restricted it, collected it, and classified it in chapters according to the letters, verbs or names it enters using the descriptive analytical method. At the end of the study, the researcher concluded that the tool (MA) is redundant in nine places; it is in

* نادر إدلبي: naderedelbi@artuklu.edu.tr .

some places influencing the sentence, so it is excessive, but necessary and cannot be deleted, and in some places it is excessive, and not necessary, it can be deleted without the sentence being affected.
Keywords: Excessive, Tool, MA, Grammar, Necessary, Unnecessary.

مقدّمة:

تعدّ الأبحاث النحويّة التي قامت حول الأدوات أبحاثًا قليلة بالنسبة إلى عدد الأبحاث المدروسة في النحو العربيّ. حيث إنّ الأدوات لم تأخذ حقّها في التبويب والتصنيف في كتب النحو، بل إنّنا نجدها منثورة بين موضوعات النحو وأبوابه، ولا نجد لأداة منها بابًا مستقلًّا في كتب النحو، كما أنّنا لا نكاد نجد بحثًا أكاديميًّا تناول أداة فأحصى جميع معانيها واستخداماتها وأعاريبها. وهنا تكمن أهمّيّة البحث في الأدوات؛ حيث هناك حاجة إلى جمع مادّة كلّ أداة من الأدوات المنتشرة في ثنايا الكتب، ودراستها في أبحاث مستقلّة لحصر استخداماتها ومعانيها وأعاريبها.

ويتناول هذا البحث إحدى أدوات المعاني في النحو العربيّ وهي الأداة (ما الزائدة)، حيث وجد الباحث أنّها تأتي في مواقع كثيرة من الكلام باستخدامات متنوّعة وبدلالات مختلفة؛ وتكون في بعض المواضع زائدة لازمة لا يمكن حذفها، في حين تكون في مواضع أخرى زائدة غير لازمة يمكن حذفها دون أن يحدث خلل في الجملة. ومع ذلك فلم يقف الباحث على بحث علميّ يحصي مواضع زيادة هذه الأداة ويبيّن معانيها، ويميز بين الزائدة اللازمة والزائدة غير اللازمة. بل وجد الباحث أنّ هذه الأداة متناثرة في أبواب النحو، وقد أطلق النحاة عليها مصطلحات عديدة: صِلة، مهملة، فضلة، وَصْلة، ملغاة، مؤكّدة، زائدة، لا موضع لها، وفوق ذلك – وهو الأهمّ – أنّهم لم يبيّنوا في كثير من الأحيان طبيعة زيادتها؛ إن كان المقصود بالزيادة أنّها لا إعراب لها أم لا معنى لها سوى التوكيد، وهل يمكن حذفها؟... مع أنّ بعضهم تطرّق إلى هذه النقطة أحيانًا. مثل سيبويه[1] – كما سنرى – لكنّ ذلك لم يكن إلا قليلًا منهم. فكان الهدف من هذا البحث تصنيف الأداة (ما) الزائدة بحسب المواطن التي تُزاد فيها، بالإضافة إلى تعيين المواطن التي تكون فيها زيادتها لازمة والمواطن التي تكون فيها زيادتها غير لازمة، باستخدام المنهج الاستقرائيّ.

وقد اطّلع الباحث على أشهر كتب النحو التي تناولت الأدوات كمغني اللبيب لابن هشام، والجنى الداني للمراديّ، ومعاني النحو للسامرّائيّ، لكنّه لم يجد في كتبهم قولا فصلا حصرَ استخدامات ما الزائدة أو في ميّز بين الزيادة اللازمة وغير اللازمة، ووجد أنّ المراديّ كان أقربهم للوصول إلى التفريق بين الزائدة اللازمة وغير اللازمة دون أن يصرّح بذلك؛ إذ قسّم الزائدة إلى أربعة أقسام فجعل القسم الأوّل "أن تكون زائدة لمجرّد التوكيد وهي التي دخولها في الكلام كخروجها"[2]، وهنا يبدو أنّه وصل إلى نتيجة بأنّ ما الزائدة قد تكون غير لازمة يمكن حذفها، لكنّه عندما جاء إلى التمثيل لها جعل مع الأمثلة قوله تعالى: "وإمّا تخافنّ" وغاب عنه أنّها هنا لا يمكن حذفها لأنّها المصحّحة لدخول نون التوكيد على المضارع؛ فلا يمكن أن نقول: (إن تخافنّ). فضلا عن أنّه لم يحصِ من أنواع ما الزائدة إلا أربعة أنواع.

وقصد الباحث بالزائدة اللازمة تلك التي لا يمكن حذفها لما لها من تأثير في الجملة من الناحية النحويّة؛ بعملٍ أو كفٍّ أو تصحيحٍ لاستخدامٍ نحويّ ما؛ وهكذا تكون (ما) لازمة عندما تكون شبيهة بحروف المعاني، من مثل حروف الجرّ والعطف والنصب والنفي وغيرها؛ لا إعراب لها، لكنّها تؤثّر في إعراب مفردات الجملة. ويكون بذلك لها معنًى تأخذه من السياق[3]، ولها تأثير نحويّ[4]. فهذه تكون زائدة لازمة. وهنا رأى الباحث أن يقيّد الزائدة اللازمة بأنّ لها تأثيرًا من الناحية النحويّة لأنّه الأظهر من جهةٍ، ومن جهةٍ أخرى لأنّ المعنى يتغيّر بحذف (ما) وثبوتها سواءً في اللازمة وغير اللازمة فلا يمكن التفريق بينهما من خلاله؛ فمثلًا (إنّما زيدًا منطلق)[5]؛ هنا (ما) زائدة وليس لها في الجملة تأثير نحويّ، وإن حذفت. أمّا المعنى فلا شكّ أنّه يتأثّر. فهناك فرق في المعنى بين: (إنّما محمّدًا رسولٌ) وبين (إنّ محمّدًا رسولٌ)؛ ففي الجملة الأولى أسلوبُ حصر، وليس الأمر كذلك في الثانية، بالإضافة إلى معانٍ أخرى حسب الجملة[6]. فالحُكم بلزوم الزيادة أو جوازها يكون بالتأثير النحويّ لا بإفادة المعنى. ثمّ تعقّب الباحث أماكنها التي يمكن فيها حذفها دون أن تتأثّر الجملة نحويًّا فعدّها فيها زائدة غير لازمة، وأمّا في المواطن التي تكون فيها زائدة لكنّ حذفها يؤثّر على الجملة من الناحية النحويّة فعدّها فيها زائدة لازمة. وهذه المصطلحات وردت متفرّقة في كتب النحويّين وما فعل الباحث سوى أنّه جمعها وأحصاها وصنّفها حسب أبوابها.

أوّلا– زيادة (ما) بعد الحروف المشبّهة بالفعل (إنّ وأخواتها):

الحروف المشبّهة بالفعل (إنّ وأخواتها) مختصّة –كما هو معلوم – بالدخول على الجملة الاسميّة، وتكون عاملة؛ فتنصب الاسم وترفع الخبر. فإذا زيدت (ما) بعد الحروف المشبّهة بالفعل تكون (ما) كافّة. وكفُّها للحرف المشبّه بالفعل يكون "على ضربين؛ أحدهما أن تدخل عليه فتمنعه العمل... والآخر أن تدخل على الحرف وتكفّه عن عمله وتهيّئه للدخول على ما لم يكن يدخل عليه قبل الكفّ"[7]. فمن الأوّل قوله تعالى: {إنّما المؤمنون إخوة} (الحجرات، 10)، هنا ألغت عمل (إنّ) فارتفع المبتدأ (المؤمنون)، ومن الثاني قوله تعالى: {إنّما يتذكّر أولو الألباب} (الرعد، 19)، هنا سوّغت دخولها على الفعل (يتذكّر). فهنا (ما) زائدة، لكنّها لازمة لأنّ لها أثرًا نحويّا ولا يمكن حذفها، فلا يصحّ أن يُقال: (إنّ المؤمنون إخوة) ولا (إنّ يتذكّر أولو الألباب). ولأنّها لازمة فقد ذهب الرضيّ – مبالِغًا – إلى أنّ النحاة لم يعدّوها زائدة فقال: "ولم يعدّوا (ما) الكافّة – وإن لم يكن لها معنى – من الزوائد، لأنّ لها تأثيرًا قويًّا وهو منع العامل من العمل"[8]. ويُمكن أن نفهم من كلامه أنّها لازمة لا يمكن حذفها لما لها من تأثير في الجملة من الناحية النحويّة. لكنّ كلامه فيه نظر من ناحيتين؛ الأولى عندما قال: "ولم يعدّوها من الزوائد" بينما لا يخفى على الدّارس أنّ كثيرًا من النحاة يقولون عنها زائدة كافّة، والناحية الثانية قوله: "وإن لم يكن لها معنى" حيث عدّها زائدة بلا معنى، والحقيقة أنّ لها معنى، ولا زيادة إلا بمعنى، وقد يكون هذا المعنى التوكيد وقد يكون الحصر، وقد يكون غيره، وقد أفادت في المثال السابق معنى الحصر[9].

لكنّ (ما) مع الحروف المشبّهة بالفعل قد تكون لازمة كافّة، وقد تكون زائدة غير لازمة ولا كافّة، وحينها تكون للتأكيد فحسب ويمكن حذفها؛ يقول الأشمونيّ: "وقد يُبقَّى العمل وتُجعل (ما) ملغاة، وذلك مسموع في (ليت) لبقاء اختصاصها، كقوله:

قالت ألا ليتما هذا الحمامَ لنا *** إلى حمامتنا أو نصفه فقد[10]

يُروى بنصب (الحمامَ) على الإعمال، ورفعه على الإهمال، وأمّا باقي أخوات إنّ فذهب الزجّاج وابن السرّاج إلى جوازه قياسًا"[11]. ومذهب ابن يعيش أنّ الإعمال جائزٌ؛ "وهو أن تُزاد لمجرّد التأكيد غير لازمة للكلمة... وقيل: (إنّما زيدًا منطلقٌ) فيجوز في إنّ الإعمال والإلغاء... ومَنْ أعملها وقال: (إنّما زيدًا منطلقٌ) كانت ملغاة والمراد بها التأكيد"[12] وبذلك تكون (ما) زائدة غير لازمة، ويمكن حذفها دون أن تتأثّر الجملة نحويًّا.

ثانيًا– زيادة (ما) بعد حروف الجرّ:

حروف الجرّ مختصّة بالدخول على الأسماء، وهي تجرّ الاسم الذي يليها، وقد تُزاد (ما) بعد حروف الجرّ (من، وعن، والباء) لكنّها لا تكفّها عن العمل، وذلك لعدم إزالتها لاختصاص حروف الجرّ بالدخول على الأسماء[13] فيبقى الاسم بعدها مجرورًا بها، ومنه قوله تعالى: {ممّا خطيئاتهم أغرقوا} (نوح، 25) ومنه {فبما رحمة من الله لنت لهم} (آل عمران، 159)، ومنه {عمّا قليلٍ ليصبحنّ نادمين} (المؤمنون، 40). وواضح أنّها هنا زائدة غير لازمة، ويمكن حذفها، فيصحّ مثلًا أن يقال: (برحمة من الله لنت لهم). لكنّها قد تكون كافّة تزيل اختصاص حروف الجرّ بالدخول على الاسم، وهو نادر. فقد "ذكر ابن مالك أنّ (ما) قد تدخل على الباء فتكفّها عن العمل، ولذلك دخلت على الجملة الفعليّة في قوله:

فلئن صرت لا تُحير جوابًا *** فبما قد تُرى وأنت خطيب[14]

وذكر ابن الشجريّ أنّ (ما) قد تدخل على (مِن) فتكفّها، ولذلك دخلت على الجملة الفعليّة في قول الشاعر"[15]:

وإنّا لمّما نضرب الكبش ضربةً *** على رأسه تلقي اللسان من الفم[16]

فإنّ (ما) في الأمثلة السابقة هيّأت حرف الجرّ للدخول على الفعل، ولذلك فإنّها هنا زائدة لازمة لا يمكن حذفها. فلا يصحّ قولنا: (فبقد تُرى...) ولا (وإنّا لمِن نضرب...).

والحرف الشبيه بالزائد (ربّ) مختصّ بالدخول على الأسماء النكرات، فيجرّ الاسم الذي يليه لفظًا، من مثل: (ربّ رجلٍ في الدار)[17]، لكنّ (ما) إذا دخلت عليه كفّته عن العمل غالبًا، فيصبح مهيّئًا للدخول على الأفعال[18]، كقوله تعالى: {رُبَما يودّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين} (الحجر، 2)، وقول الشاعر:

ربّما أوفيت في علم *** ترفعن ثوبي شمالاتُ[19]

وهنا تكون (ما) زائدة لازمة لا يمكن حذفها. فلا يصحّ أن يُقال: (رُبَّ يودّ الذين آمنوا) ولا (رُبَّ أوفيت...).

ويمكن أن تدخل (ما) على (ربّ) فلا تكفّها؛ ويُجرّ الاسم النكرة بعدها برُبّ لفظًا[20]، ومنه:

ربّما ضربةٍ بسيف صقيل *** بين بصرى وطعنة نجلاءِ[21]

فما هنا زائدة غير لازمة، ويمكن حذفها (ربّ ضربةٍ) دون أن تتأثّر الجملة نحويًّا.

والكاف الجارّة التي للتشبيهِ مختصّة بالدخول على الاسم المفرد؛ حيث تدخلُ على الأسماء فتجرّها، لكن إذا زيدت بعدها (ما) "فالغالب أن تكفّها عن العمل، وتدخل حينئذ على الجمل"[22] كما في البيتين الآتيين:

أخٌ ماجد لم يخزني يوم مشهد *** كما سيفُ عمرو لم تخنه مضاربهْ[23]

فإنّ الحمرَ من شرّ المطايا *** كما الحبطاتُ شرّ بني تميمِ[24]

فالأداة (ما) في البيتين زائدة لازمة لا يمكن حذفها، فلا يصحّ أن يُقال: (كالحبطاتُ شرُّ بني تميم) ومنه إذا جاء بعدها (أنّ) في مثل: (زيد فاسق كما أنّ عَمرًا صالحٌ) فإنّ (ما) هنا زائدة لكنّها لازمة، لا يمكن حذفها، وذلك أنّهم "ألزموها الكاف كراهة أن يجيء لفظها مثل (كأنّ)"[25] فإنّه إذا حُذفت (ما) صارت الجملة: (زيد فاسق كأنّ عَمرًا صالحٌ) ولا يخفى أنّه صار في فهم الجملة لَبسٌ بحذف (ما)؛ فلهذا كانت لازمة. وقد تأتي (ما) بعد الكاف فلا تكفّها، فتكون ملغاة ويعقبها اسم مجرور بالكاف[26]، كقوله:

وننصر مولانا ونعلم أنّه *** كما الناسِ مجروم عليه وجارم[27]

وهنا يمكن حذف (ما) فيصحّ قولك: (كالناسِ) دون أيّ تأثير نحويّ في الجملة. لذلك فهي هنا زائدة غير لازمة.

ثالثًا– زيادة (ما) بعد أدوات الشرط:

تُزاد (ما) بعد كثير من أدوات الشرط الجازمة وغير الجازمة، حيث تكون زائدة في (إذا ما، وإمّا، وإذما، وحيثما، وأينما، ومتى ما، وأيٍّ ما) وكذلك قد تُزاد – على خلاف – بعد (مَن، أيّان، أنّى)[28]. فمن زيادتها بعد الأدوات غير الجازمة قول الشاعر:

إذا ما غضبنا غضبة مضريّة *** هَتَكْنَا حِجَابَ الشَّمْسِ أوْ قطرت دما[29]

ومن زيادتها بعد الأدوات الجازمة قوله تعالى: {أينما تكونوا يدرككم الموت} (النساء، 78)، ومنه قول الشاعر[30]:

فيا راكبًا إمّا عرضت فبلّغَنْ *** كلابًا، وحيًّا من عقيل مقاليا[31]

وفي مثل ما سبق "أنت في زيادة (ما) وتركها مخيّر، تقول: إنْ تأتني آتك، وإمّا تأتني آتك، وأين تكن أكن، وأينما تكن أكن"[32]. وبالتالي هي زائدة غير لازمة، يمكن حذفها دون أن تتأثّر الجملة نحويًّا.

لكنّ (ما) في بعض الحالات تكون زائدة لازمة لا يمكن حذفها؛ وذلك في (إذما) و(حيثما)؛ فإنّهما ظرفان يلزمان الإضافة، فتأتي (ما) لتكفّهما عن الإضافة وتسوّغ استخدامهما شرطيّتين جازمتين؛ "وذلك أنّ (حيث) ظرف مكان مشبّه بـ (حين) من ظروف الزمان... وإذا أضيفت إلى الجملة صار موضع الجملة جرًّا بالإضافة، فإذا وقع الفعل المضارع بعدها وقع موقع اسم مجرور... ومتى وقع (المضارع) موقع اسم لم يجز فيه إلا الرّفع، فلو جوزي بـ (حيث) ولم ينضمّ إليها (ما) لم يَجُزْ، لأنّك إذا جازيت بها جزمت، وهذا موقع لا يكون الفعل فيه إلا مرفوعًا لوقوعه موقع الاسم، وكذلك (إذ) لا يُجازى بها حتّى تُكفّ بما"[33]، وواضح أنّ (ما) في (حيثما) و(إذما) زائدة لازمة، إذا حُذفت يؤثّر حذفها في الجملة من الناحية النحويّة.

وكذلك تكون (ما) زائدة لازمة بعد (إن) الشرطيّة إذا اقترن شرطها بالنون المؤكّدة، نحو قوله تعالى: {وإمّا تخافنّ} (الأنفال، 58)، {فإمّا نذهبنّ} (الزخرف، 41)، {فإمّا ترينّ} (مريم، 26)، فإنّ (ما) هنا سوّغت توكيد المضارع بالنون، وهنا لا يمكن حذفها؛ فلا يصحّ أن يُقال: (إن تذهبنّ)، ولذلك فهي هنا زائدة لازمة[34].

رابعًا– زيادة (ما) بعد المضاف:

تُزاد (ما) بعد المضاف، من مثل: بينما، وبعدما، ومثلما، وغيرما، وسيّما، وغيرها... والأكثر أنّها لا تؤثّر في الناحية النحويّة؛ فيبقى المضاف إليه بعدها مجرور، مضاف إلى ما قبلها. ومن ذلك قول الشاعر:

قعدت له وصحبتي بين ضارج *** وبين العذيب بُعْدَ ما متأمّلي[35]

(ما) فيه زائدة، و(متأمّلي) مضاف إليه[36]، ومنه قوله تعالى: {أيّما الأجلين قضيت فلا عدوان عليّ} (القصص، 28)، "ومن ذلك قولهم: (غضبت من غيرِ ما جُرم) فما زائدة والمراد (من غير جرم)"[37]. ومنه قول الشاعر[38]:

من بَعد ما قوّة أُسَرُّ بها *** أصبحت شيخًا أعالج الكِبَرا[39]

ويُلاحظ أنّ (ما) في الأمثلة السابقة كلّها لم تؤثّر على الجملة نحويًّا، ووجودها بين المضاف والمضاف إليه لم يمنع الإضافة وبقي المضاف إليه مجرورًا. فهي زائدة غير لازمة.

لكنّها قد تُزاد بعد المضاف وتكون كافّة له عن الإضافة وعندها تكون زائدة لازمة، ومنه قول الشاعر:

أعلّاقة أمّ الوليد بعدما *** أفنان رأسك كالثَّغام المخلس[40]

ومنه قوله تعالى: {إنّه لحقّ مثلما أنّكم تنطقون} (الذاريات، 23). ومنه أيضًا قول الشاعر:

بينما نحن بالبلاكث فالقا *** ع، سراعًا والعيس تهوي هويّا[41]

في الأمثلة السابقة كَفّت (ما) المضاف عن الإضافة؛ فلم يأت بعده اسم مجرور كما رأينا في الأمثلة. ولا يمكن حذفها؛ فلا يصحّ أن يقال: (بعدَ أفنانُ رأسك...) ولا (بين نحن بالبلاكث...)، ولذلك كانت (ما) زائدة لازمة. ومن هذا القبيل عُدّت (ما) التي في (لاسيّما)، حيث ذهب الأشمونيّ إلى أنّه "يجوز في الاسم بعدها الجرّ والرفع مطلقًا، والنصب إذا كان نكرة... والجرّ أرجحُها، وهو على الإضافة، و(ما) زائدة بينهما"[42]، ولم يبيّن أنّها لازمة، لكنّ الرضيّ ذكر في شرحه على الكافية أنّ (ما) في (لا سيّما) زائدة لازمة[43]. "وذكر سيبويه (صراحةً) أنّ زيادتها لازمة (في لاسيّما)، لا يجوز حذفها إذ قد يكون الشيء زائدًا لازمًا"[44]. ونلاحظ هنا أنّ (ما) جاءت زائدة لازمة بعد المضاف، لا يمكن حذفها.

خامسًا– زيادة (ما) بعد بعض الأفعال:

وتأتي (ما) زائدة بعد عدد من الأفعال، من مثل: قلّ، طال، شدّ، عزّ، نِعم، وغيرها فتكون فيها زائدة لازمة على الأصحّ. من ذلك أنّها تأتي زائدة بعد (شدّ) و(عزّ)، ومنه ما ذكره الرضيّ: "(شدّ ما أنّك ذاهب) و(عزّ ما أنّك قائم)... فشدّ، وعزّ فعلان مكفوفان بما، كقلّما وطالما، وهما بمعنى (حقًّا)؛ فمعنى (شدّ ما أنّك قائم): (حقًّا أنّك قائم)"[45] ، وقوله (مكفوفان) يُفهم منه أنّ (ما) كافّة[46]. وهي هنا زائدة لازمة لا يمكن حذفها لتأثيرها النحويّ في الجملة. "وقيل زائدة كافّة في نحو (نعم ما يقول الفاضل)، {بئسما اشتروا به أنفسهم} (البقرة، 90). وأمّا القائلون بأنّها كافّة فقالوا إنّها كفّت (نعم) كما كفّت (قلّ) و(طال) فتصير تدخل على الجملة الفعليّة[47]" فهنا إذن تعدّ (ما) كافّة لازمة أيضًا.

وإذا جاءت (ما) بعد نعم وبئس وتلاها اسمٌ في مثل (نعمّا زيدٌ) فإنّه يجوز – حسب الأشمونيّ – أن تُعدّ "(ما) مركّبة مع الفعل ولا موضع لها من الإعراب، والمرفوع بعدها هو الفاعل، وقال به قوم وأجازه الفرّاء"[48]، ويُفهم من قوله: (مركّبة مع الفعل) أنّها لازمة. ووجه ذلك – برأي الباحث – أنّها لو أمكن حذفها لبقي في الجملة فعل المدح وفاعله فقط؛ وهي – وإن كانت جملة

تامّة – لا تستقلّ بنفسها، ففي أسلوب المدح لا بدّ من مخصوص. وهذا موجود عند النحويّين؛ مثل: (لا سيّما خالد) فهي- وإن كانت جملة اسميّة تامّة – لا تستقلّ بنفسها لأنّها تُستعمل لبيان أولويّة ما بعدها على ما قبلها[49]، فكأنّ لزوم (ما) هنا عوّض عن حذف المخصوص. والله أعلم.

واختُلف في قول الشاعر:

صددت فأطولت الصدود، وقلّما *** وصالٌ على طول الصدود يدوم[50]

فقال بعضهم: (ما) هنا زائدة، ووصالٌ فاعلُ (قلّ)؛ فتكون (ما) على هذا زائدة غير لازمة. وهي عند سيبويه كافّة وما بعدها مبتدأ[51]؛ فتكون زائدة لازمة. بينما ذهب ابن يعيش في شرحه على المفصّل إلى أنّ (قلّما) وأخواتها إذا دخلت على الاسم كان فاعلًا لفعل مقدّر يفسّره المذكور بعده و(ما) كافّة؛ وما بعدها فاعل لفعل محذوف، وإذا دخلت (قلّما) وأخواتها على الفعل كفّته عن طلب الفاعل في مثل: (قلّما سرت) و(قلّما تقوم)[52]. فهي إذن عند سيبويه وابن يعيش زائدة كافّة لازمة.

سادسًا– زيادة (ما) بعد الاسم النكرة:

تقع (ما) زائدة في موقع الوصف بعد الاسم النكرة – على خلافٍ بين النحاة – في مثل: (أعطيت عطاءً ما) و(فعلت فعلًا ما)؛ "فقال بعضهم: اسم، فمعنى قوله تعالى: {مثلًا ما} (البقرة، 26): أيَّ مَثَل، وقال بعضهم زائدة، فتكون حرفًا، (وهو الأرجح) لأنّ زيادة الحروف أولى من زيادة الأسماء... لهذا استعظم الخليل وتعجّب من الفصل لكونه اسمًا زِيدَ لفائدة الفصل. وأيضًا (فإنّ ما) ثبتت زيادتها... ووصفيّتها لم تثبت؛ فالحمل على ما ثبت – في موضع الالتباس – أولى"[53] ولذلك ذهب صاحب الهَمْع أيضًا إلى زيادتها حين قال: "وذهب قوم منهم ابن السيّد وابن عصفور إلى أنّ (ما) تقع صفة للتعظيم كقولهم: (لأمر ما جدع قصير أنفه) و(لأمر ما يُسوّد من يسود) أي لأمر عظيم... والمشهور أنّها في جميع ذلك زائدة"[54]. فنرى هنا أنّ الزائدة أرجح عند النحاة، لكنّهم لم يذكروا إذا كانت زائدة لازمة أم غير لازمة، ويذهب الباحث إلى أنّها زائدة غير لازمة، وذلك من جهتين؛ الجهة الأولى أنّ (ما) هنا نابت – غالبًا – عن صفة خفيّة؛ فعندما نقول: (هناك شيء ما) نقصد أنّ هناك شيئًا خفيًّا مجهولًا، وعندما قالوا: (لأمر ما جدع قصير أنفه) فإنّهم قصدوا أنّه قطع أنفه لأمر أخفاه، وهكذا... فإذا حذفنا (ما) فإنّ المعنى لا يختلف؛ ألا يُرى أنّهم إذا قالوا (لأمرٍ جدع قصير أنفه) فُهم المقصود أنّه لأمر خفيّ أو مجهول؟

ومثله إذا قلنا: (هناك شيءٌ) أي خفيّ أو مجهول. ومن جهة ثانية فإنّ حذفها لا يؤثّر على الجملة من الناحية النحويّة، وهذا ما كان الباحث قد اعتمده للتفريق بين الزائدة اللازمة وغير اللازمة. والله أعلم.

سابعًا– زيادة (ما) عوضًا عن (كان) و(اللام) بعد (أن) المصدريّة:

تكون عوضًا عن (كان) واللام الجارّة، فتكون زائدة لازمة ومنه "قولهم: (أمّا أنت منطلقًا انطلقت معك) و(أمّا زيد ذاهبًا ذهبت معه). قال سيبويه: إنّما هي (أن) ضُمّت إليها (ما) للتوكيد، ولزمت عوضًا من ذهاب الفعل، والأصل (لِأن كنت منطلقًا انطلقت معك)"[55]، ونجد من كلام سيبويه أنّ (ما) زائدة لازمة لأنّها عوض عن (كان) المحذوفة. ويقول صاحب المغني: "والأصل لِأن كنت، فحُذف الجارّ (اللام) و(كان) للاختصار، فانفصل الضّمير، لعدم ما يتّصل به، وجيء بما عوضًا عن كان، وأدغمت النون بالميم للتقارب"[56]. ومثله قولهم: (أمّا أنت برًّا فاقترب)[57]. ومنه قول الشاعر:

أبا خراشة أمّا أنت ذا نفر *** فإنّ قومي لم تأكلهم الضبع[58]

وهي في الأمثلة السابقة كلّها زائدة لازمة لا يمكن حذفها.

ثامنًا– زيادة (ما) عوضًا عن (كان) واسمها وخبرها بعد (إن) الشرطيّة:

تكون (ما) عوضًا عن (كان) واسمها وخبرها في مثل: "(افعل كذا وكذا إمّا لا)، ألزموها (ما) عوضًا"[59]. ووضّح الأشمونيّ أنّ (ما) هنا نابت عن (كان) المحذوف معمولاها؛ فقال: "حُذفت كان مع معموليها بعد (إن) في قولهم: (افعل هذا إمّا لا) أي: إن كنت لا تفعل غيره، فما عوض عن كان، ولا نافية، ومنه قول الشاعر:

أمرعت الأرض لوَ انّ نالًا *** لوْ أنّ نوقًا لك أو جِمالا
أو ثلّة من غنم إمّا لا[60]

التقدير: إن كنت لا تجدين غيرها"[61]. وهي في كلّ الأمثلة السابقة زائدة لازمة لأنّها عوض عن كان، صرّح بذلك سيبويه –كما رأينا – في قوله (لزمت عوضًا).

تاسعًا– زيادة (ما) في حالات خاصّة:

تُزاد (ما) في حالات خاصّة، بعضها قوالب سماعيّة، وبعضها حالات مختلف فيها. وهي حالات جزئيّة، رأى الباحث أنّه لا يجدر أن يُفرَد لكلّ منها فقرة خاصّة، فجمعها هنا في فقرة

شملتها جميعها. من ذلك قولهم: "(بعين ما أرينّك) فما مؤكِّدة، والمراد: بعين أرينّك، وهو مثل يُضرب في استعجال الرسول، قال الغوري: أي اعجل كأنّي أنظر إليك، قال ابن كيسان: (ما) لا موضع لها من الإعراب هنا"[62]، ومثله قولهم: (من عضة ما ينبتّ شكيرها) و(بجهد ما تبلغنّه) و(بأ لم ما تختتنّه)[63]. وقال ابن الرضيّ معلّقًا على زيادة (ما) في الأمثلة السابقة: "وينبغي ألا تعدّ زائدة في نحو: (بعين ما أرينّك) ونحو (من عضة ما ينبتّ سكيرها) لأنّها هي المصحّحة لدخول النون في الفعل"[64] ويقصد أنّها ليست زائدة غير لازمة؛ بل هي زائدة لازمة؛ حيث فرّق الرضيّ بين اللازمة وغير اللازمة، دون استخدام هذين المصطلحين، فقد كان يقصد بالزائدة: غير اللازمة التي يمكن حذفها، وأمّا الزائدة اللازمة فكان يسمّيها عوضًا أو كافّة وغير ذلك.

الخاتمة والنتائج:

وهكذا يكون الباحث قد أحصى مواضع زيادة (ما)، وأشار إلى المواطن التي تكون فيها زائدة لازمة وإلى المواطن التي تكون فيها زائدة غير لازمة، مع الأمثلة وآراء النحاة. ووجد أنّها تزاد في تسعة مواطن، بعد إنّ وأخواتها، وبعد حروف الجرّ، وبعد أدوات الشرط، وبعد المضاف، وبعد الأفعال، وبعد الاسم النكرة، وعوضًا عن كان واللام الجارّة، وعوضًا عن كان واسمها وخبرها، وفي بعض الاستخدامات الخاصّة. وتكون فيها زائدة لازمة أحيانًا لا يمكن حذفها لأنّ حذفها يؤثّر على الجملة من الناحية الإعرابيّة، وزائدة غير لازمة أحيانًا أخرى يمكن حذفها دون أن تتأثّر الجملة نحويًّا.

وختامًا يوصي الباحث بالبحث في الأدوات لأنّ فيها الكثير من القضايا التي تستحقّ أن تُدرس أو تُجمع، وتكمن أهمّيّة البحث في الأدوات في أنّ النحاة في كتبهم القديمة لم يلتزموا بمصطلحات موحّدة، فاستخدموا عدّة ألفاظ لمعنى واحد، وكذلك لم يفصّلوا مصطلحاتهم، فالزائدة لم يبيّنوا طبيعة زيادتها؛ نحوًا أم استخدامًا أم معنًى... فتأتي الأبحاث لتقف على مثل هذه القضايا إضافة إلى جمع ما انتشر في كتب النحاة.

تمّ بحمد الله

هوامش:

[1] السامرّائي، فاضل معاني النحو: دار الفكر للطباعة والنشر (الأردن)، ط1، 2000، ج1، ص387.

[2] المراديّ، الحسن بن قاسم: الجنى الداني، تح: فخر الدين قباوة، ومحمّد نديم فاضل، المكتبة العلميّة (بيروت)، ط1، 1992، ص332.

[3] أخرج الباحث بذلك ما النافية التي تفيد النفي بذاتها، والشرطيّة والاستفهاميّة وغيرها.

[4] قد يكون التأثير النحويّ في الإعراب، وقد يكون كفًّا عن عمل أو تسويغًا لدخول الكلمة إلى ما لم تكن تدخل عليه، وغير ذلك.

[5] سيأتي في هذا البحث تفصيل جواز إعمال إنّ المتبوعة بما الزائدة.

[6] الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، تح: محمود محمّد شاكر، مطبعة المدنيّ، د.ت، ص328، وص330-332. والسامرّائي: معاني النحو، ج1، ص327-328. وابن منظور، محمد: لسان العرب، دار صادر (بيروت)، د.ت، ج13، مادّة إنن، ص32. وابن يعيش: شرح المفصّل، إدارة الطباعة المنيريّة (مصر)، د.ت ج8، ص56.

[7] ابن يعيش: شرح المفصّل، ج8، ص131.

[8] الرضيّ، محمّد بن الحسن الأستراباذي: شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس (ليبيا)، ط2، 1996، ج4، ص435.

[9] يُنظر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص328، وص330-332. السامرّائي: معاني النحو، ج1، ص327-328. وابن منظور: لسان العرب، ج13، مادّة إنن، ص32. وابن يعيش: شرح المفصّل، ج8، ص56.

[10] البيت للنابغة الذبيانيّ.

[11] الأشمونيّ: منهج السالك إلى ألفيّة ابن مالك، ط1، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربيّ (بيروت)، 1955، ج1، ص142-143. ويُنظر ابن هشام، عبد الله الأنصاريّ: أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، ومعه عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تح: محمّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة (صيدا – بيروت)، د.ت، ج1، ص351.

[12] ابن يعيش: شرح المفصّل، ج8، ص133.

[13] الأشمونيّ: منهج السالك، ج2، ص298. والرضيّ: شرح الرضي على الكافية، ج4، ص436. وابن هشام: أوضح المسالك، ج3، ص65. والمراديّ: الجنى الداني، ص332.

[14] البيت لصالح عبد القدّوس.

[15] ابن هشام: أوضح المسالك، ج3، ص65 في الهامش.

[16] البيت للشاعر الراعي النميريّ.

[17] يُنظر الرضيّ: شرح الرضي على الكافية، ج4، ص294.

[18] يُنظر المبرّد، أبو العبّاس: المقتضب، تح محمّد عبد الخالق عضيمة، القاهرة د.مط، 1994، ج2، ص54. وابن هشام: أوضح المسالك، ج3، ص68. والأشمونيّ: منهج السالك، ج2، ص298-299.

[19] البيت لجذيمة الأبرش ملك الحيرة، وقد كان شاعرًا.

[20] يُنظر ابن هشام: أوضح المسالك، ج3، ص65. والأشمونيّ: منهج السالك، ج2، ص298-299. والرضيّ: شرح الرضي على الكافية، ج4، ص294.

[21] البيت لعديّ بن الرعلاء الغسّانيّ.

[22] ابن هشام: أوضح المسالك، ج3، ص68.

[23] البيت لنهشل بن حري بن ضمرة.

[24] للشاعر زياد الأعجم.

[25] الرضيّ: شرح الرضي على الكافية، ج4، ص348.

[26] يُنظر الأشمونيّ: منهج السالك، ج2، ص298. و ابن هشام: أوضح المسالك، ج3، ص97.

[27] البيت لعمرو بن براقة النهميّ.

[28] يُنظر الأشمونيّ: منهج السالك، ج3، ص582.

[29] البيت لبشّار بن برد.

[30] يُنظر قباوة، فخر الدين: المورد النحويّ الكبير، ط2، نشر أدب الحوزة (بيروت)، 1978، ص313-314.

[31] البيت لعبد يغوث بن وقّاص الحارثيّ.

[32] المبرّد: المقتضب، ج2، ص53.

[33] ابن يعيش: شرح المفصّل، ج8، ص133-134. ويُنظر الرضيّ: شرح الرضي على الكافية، ج4، ص90-91. والمبرّد: المقتضب، ج2، ص46.

[34] يُنظر ابن هشام: أوضح المسالك، ج4، ص96.

[35] البيت لامرئ القيس.

[36] يُنظر الرضيّ: شرح الرضي على الكافية، ج4، ص255.

[37] ابن يعيش: شرح المفصّل، ج8، ص133.

[38] يُنظر قباوة: المورد النحويّ الكبير، ص129.

[39] البيت لسعد بن عديّ الفزاريّ. ويُقال إنّه عاش 340 سنة!

[40] البيت لمرار بن سعيد الأسديّ.

[41] البيت لمجنون ليلى، قيس بن الملوّح.

[42] الأشمونيّ: منهج السالك، ج1، ص241.

[43] يُنظر الرضيّ: شرح الرضي على الكافية، ج4، ص436.

[44] السامرّائي: معاني النحو، ج1، ص387. ويُنظر الرضيّ: شرح الرضي على الكافية، ج4، ص436.

[45] يُنظر الرضيّ: شرح الرضي على الكافية، ج4، ص348.

[46]الرضيّ في شرحه على الكافية كان يفرّق بين ما الكافّة وما الزائدة. فالكافية لا يمكن حذفها عنده. والزائدة يمكن.

[47] الأشمونيّ: منهج السالك، ج2، ص377-378.

[48] المصدر نفسه، ج2، ص378. ويُنظر الرضيّ: شرح الرضي على الكافية، ج4، ص249-250.

[49] يُنظر السامرّائي: معاني النحو، ج1، ص387.

[50]البيت للمرار بن سعيد الأسديّ.

[51] يُنظر الرضيّ: شرح الرضي على الكافية، ج4، ص329.

[52] ابن يعيش: شرح المفصّل، ج8، ص132.

[53] الرضيّ: شرح الرضي على الكافية، ج3، ص52. والمراديّ: الجنى الداني، ص335.

[54] السيوطيّ، جلال الدين: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ط1، تح أحمد شمس الدين، بيروت دار الكتب العلميّة، 1998، ج1، ص300-301.

[55] ابن يعيش: شرح المفصّل، ج8، ص132-133.

[56] ابن هشام، عبد الله الأنصاريّ، مغني اللبيب، تح: محمّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة (صيدا – بيروت)، 1991، ص71.

[57] يُنظر الأشمونيّ: منهج السالك، ج1، ص119.

[58]البيت للعبّاس بن مرداس.

[59] ابن منظور: لسان العرب، مادّة ما، ج13، ص35.

[60]لم يعثر الباحث على اسم قائله.

[61] الأشمونيّ: منهج السالك، ج1، ص119-120.

[62] ابن يعيش: شرح المفصّل، ج8، ص134.

[63] ابن هشام: أوضح المسالك، ج4، ص103-104 في الهامش.

[64] الرضيّ: شرح الرضي على الكافية، ج4، ص329.